التوزيع الجغرافي للجرائم بمنطقة الجبل الأخضر

د. حاتم حمد خالد حمد ـ كلية التربية – جامعة عمر المختار
الإيميل الأكاديمي : hatim.hamed@omu.edu.ly

الملخـــص :

تعد الجرائم بمختلف أنواعها ســـواء كانت العادية أو النوعية خطرا يواجه البشرية بصفه عامة وسكان منطقة الدراسة بصفة خاصة، فتواجدها بشكل كبير يخلف أثارا اقتصـــادية ونفســية وصـــحية واجتماعية لا يحمد عقابها، ولقد لوحظ خلال المدة الاخيرة في منطقة الجبل الأخضـــر زيادة حدوث الجرائم وبشـــكل ملفت للنظر وهذه الزيادة تقف ورائها مجموعة متعددة من العوامل والاســـباب والتي تباينت من حيث شدتها بحسب نوعها وصنف الجريمة المرتكبة لذا كان من الضروري دراسة توزيعها وتحليلها لما له أثر على سكان المنطقة والوقوف على حجمها من أجل وصـول إلى ما يمكن من خلاله الحد منها وتحجيمها و لأجل تحقيق أهداف البحث فقد تم توفير بيانات وإحصـــاءات من النيابة العامة وتبويبها بجداول وإخراجها بأشـــكال بيانيه واضـــحة وخرائط للوصول إلى حقيقة توزيع هذه الجرائم للخروج بنتائج وتوصيات للحد منها.

الكلمات المفتاحية: الجرائم العادية – الجرائم النوعية – الجريمة المرتكبة– التوزيع الجغرافي – الهجرة غير الشرعية.

Abstract

Crimes of all kinds، whether ordinary or qualitative are a threat facing humanity in general and the population of the study area in particular، their presence significantly leaves economic، psychological، health and social effects that are not punishable، and it has been observed during the recent period in the Green Mountain region an increase in the incidence of crimes and strikingly and this increase stands behind a multiple set of factors and causes، which varied in terms of severity according to its type and the category of crime committed، so it was necessary to study its distribution and analysis of what has an impact The residents of the region and stand on its size in order to reach what can be reduced and scaled and in order to achieve the objectives of the research has been providing data and statistics from the Public Prosecution and tabulation tables and output in clear graphic forms and maps to reach the fact of the distribution of these crimes to come up with results and recommendations to reduce them.

Keywords: ordinary crimes – specific crimes – crime committed – geographical distribution – illegal immigration.

المقدمة :

تعد دراسة التوزيع الجغرافي للجرائم ذو أهمية كبيرة ؛ لأنها تبين الصورة الاقتصادية والاجتماعية بفروع المنطقة[1].

كما سعى بحاث جغرافية الجريمة لأكثر من 150 عاما لإظهار الاختلافات الجغرافية في معدل الجريمة من خلال التركيز على خصائص الأحياء عوضًا عن خصائص الجناة.

كام قام كل من شو وهنري عام 1942 بالحث على اتباع منهج البيئي لدراسة الجريمة و معدلاتها حسب الفروق المكانية في خصائص المناطق الديموجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ؛ لأن تلك الخصائص لها دور مهم في انعكاسها على معدلات الجريمة وأنواعها[2].

ومن هنا جاءت دراسة التوزيع الجغرافي للجرائم بأنواعها المختلفة بهدف التعرف على التوزيع الفعلي لها على مستوى فروع المنطقة.

مشكلة الدراسة:

أفرز النمو السكاني الذي حدث بمنطقة الجبل الأخضر في سنواته الأخيرة وذلك بسبب هجرة كثير من السكان من المناطق غير آمنه إلى منطقة الدراسة وأيضا الهجرة غير الشرعية التي تتوافد إلى المنطقة باستمرار وما صاحبه من تعقد في العلاقات الاجتماعية الذي نتجه عنه تفكك الروابط الاجتماعية بين قاطني المنطقة مما أوجد بيئة مناسبة لارتكاب الجرائم وقد أدت هذه العلاقة بين السكان والبيئة المكانية إلى جذب انتباه الجغرافيين ويبرز هذا الاهتمام الحاجة إلى دراسة توزيع الجغرافي لأنماط وأحجام الجرائم في منطقة جبل الأخضر لهدف تسليط الضوء على إعداد الجرائم وعلى أكثر الجرائم حدوثاً بين فروع المنطقة من خلال بيانات النيابة العامة لمنطقة الجبل الاخضر لسنة 2023م.

تبين من خلال فحص بيانات النيابة العامة المختصة بمنطقة الدراسة خلال سنة 2023 من أن هناك نسبة لا يستهان بها في خمس مناطق وهي البيضاء – شحات – سوسة – اسلنطة – مسة.

الأمر الذي دفع الباحث إلى معرفة التوزيع الجغرافي للجرائم على فروع المنطقة ومعرفة درجة التباين بين المناطق لعلها تحمل في طياتها تفسيرًا.

أهداف الدراسة:

1- رصد التوزيع الجغرافي للجرائم بمنطقة الجبل الأخضر الفارق بين فروع المنطقة.

2- تحديد المناطق التي يزداد فيها أعداد الجرائم.

3- بيان نوع الجريمة المرتكبة وتحديد الأكثر رواجًا في مجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة:

قدم كاتزمان "Katzman" [3] عام 1981 دراسة عن الخصائص الاقتصادية بالأحياء ذات مستويات الجريمة المرتفعة؛ ولاسيما جرائم العنف، والأحياء المولدة للجناة، تلك الأحياء التي تقل بها أعداد الجرائم عن أعداد الجناة من قاطنيها، وخلص إلى أن لتدهور الحالة الاقتصادية تأثيرًا مباشرًا في تدهور حال السكان وإيجاد بيئة مولدة للجريمة.

درس رونسيك "Roncek" [4]عام 1981 العلاقة بين خصائص البيئة السكنية ومعدلات الجريمة في مدينتي كليفلند وسان فرانسسكو، ووجد أن أخطر مناطق المدينة هي مناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة، والتي ترتفع بها نسبة الأفارقة وتزداد بها نسبة المباني المتهالكة والمباني المهجورة والأماكن التي تتصف بانخفاض مستوى الإضاءة والبعد عن الطرق الرئيسة.

قدم جرينبيرج ووليام " Greenberg and William " [5]عام 1984 دراسة عن العلاقة بين الجريمة والبيئة السكنية؛ بهدف تحديد المناطق الخطرة، وانتهت دراستهما إلى قسمين أحياء أتلانتا إلى قسمين أساسيين، القسم الأول هو الأحياء ذات معدلات الجريمة المنخفضة، والقسم الثاني - محل التركيز - هو الأحياء ذات معدلات الجريمة المرتفعة؛ وتتسم الأخيرة بتدهور حالة المباني وتنوع أنماط استخدام الأرض وضيق الشوارع وانخفاض مستوى إضاءتها؛ أضف إلى ذلك الكثير من الخصائص الأخرى، كقلة الأسوار التي تحيط بالمباني أو انعدامها وارتفاع كثافة السكان وانخفاض مستوى المعيشة والتنوع العرقي؛ ولا سيما من المهاجرين الجدد.

وقدم وايت White ، [6] عام 1990 دراسة عن دور سهولة الوصول والاتصال بين الأحياء في ارتفاع مستويات الجريمة، اعتمادًا على رصد أعداد جنايات السطو المسلح وأعداد الجناة، وأطلق وايت على أحياء الجريمة المرتفعة أحياء الصعوبة، ويقصد بالصعوبة هنا وصول القوات إلى تلك الأحياء؛ بسبب قلة عدد الشوارع المؤدية إليها، بالإضافة إلى سوء حالة الموجود منها؛ الأمر الذي يساعد على هروب الجناة ويزيد من مدة وصول قوات الشرطة إليها.

قدم زولنيك - Zolnik - [7]عام 2004 دراسة استهدفت المقارنة بين جودة الحياة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الجغرافية، وعلى رأس قائمتها خصائص السكان من حيث التوزيع

والكثافة والخصائص الديموجرافية، بالإضافة إلى خصائص البيئة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، وانتهت الدراسة إلى ارتفاع مستويات جودة الحياة بالمدن الكندية مقارنة بالمدن الأمريكية؛ إذ تتصف الأخيرة بالتردي الواضح؛ بسبب ارتفاع معدلات الجريمة وانخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الوفيات من الأطفال وانخفاض نسبة ملكية الأراضي.

وقدم مثنى ناظم داوود[8] دراسة بعنوان التوزيع الجغرافي للجرائم المخدرات في مدينة العمارة للمدة من 2007م إلى 2020م وهدفت الدراسة للتوضيح التباين المكاني للجرائم وتحليل الظاهرة وبيان نوع الجريمة المرتكبة حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي.

كما قدم محمد احمد السوداني[9] دراسة بعنوان التحليل الجغرافي لجودة الحياة السكانية وعلاقتها بمناطق توليد الجناة بمدينة مرسى مطروح وانتهت الدراسة باثبات صحة الفرضية والتي اثبتت ان مناطق توليد الجناة في مرسى مطروح تتصف بانخفاض دليل جودة الحياة السكنية مقارنة بباقي مناطق المدينة.

أهمية الدراسة:

للتوزيع الجغرافي للجرائم أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية الحديثة والتي تهدف إلى التحليل المكاني لهذه الجرائم من حيث الانتشار والتشتت والتباعد لمعرفة الأقاليم الأكثر انتشارًا بها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الأسلوب الكمي والكارتوغرافي من خلال جمع البيانات المتعلقة بعدد الجرائم المسجلة بالنيابة العامة وذلك بواسطة المقابلة الشخصية.

موقع منطقة الدراسة:

تقع منطقة الجبل الأخضر في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا والتي يحدها شمالاً البحر المتوسط وجنوبًا الحدود الإدارية لمنطقة الواحات وشرق منطقة درنة وغربًا منطقة المرج حسب ما يوضح الشكل رقم (1) أما الموقع الفلكي للمنطقة فهو كما مبين في الشكل رقم (1).

شكل (1) موقع منطقة الدراسة

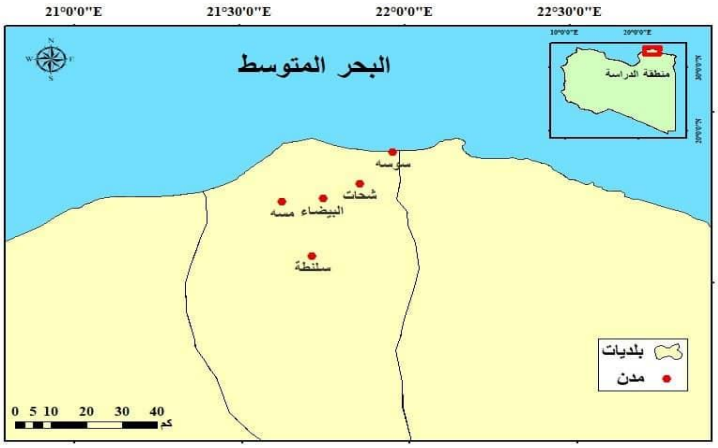

المصدر:من عمل الباحث بناءً على بيانات Google earth pro، وباستخدام برنامج ArcMap

جدول رقم (1) التوزيع الجغرافي للجرائم العادية في منطقة الجبل الأخضر لعام 2023

فروع المنطقة	العدد	النسبة
البيضاء	1503	42.8
شحات	643	18.3
سوسة	519	14.8
سلنطة	495	14
مسة	354	10.1
الإجمالي	**3514**	**100**

المصدر: بيانات النيابة العامة الجبل الأخضر.

شكل (2) التوزيع الجغرافي للجرائم العادية في منطقة الجبل الأخضر لعام 2023

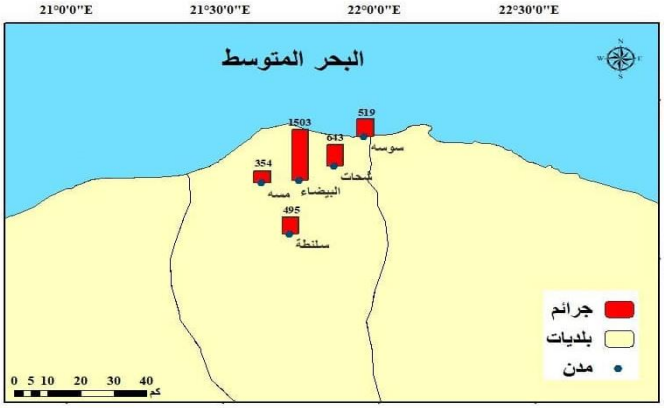

المصدر: من عمل الباحث بناءً على بيانات Google earth pro، وباستخدام برنامج ArcMap

تباين توزيع الجرائم المسجلة بمنطقة الجبل الأخضر ومن دراسة بيانات الجدول رقم (1) والشكل(2) وتحليلهما يلاحظ أن هناك تباين شديدًا في أعداد الجرائم

بين فروع نيابات المنطقة حيث جاءت نيابة البيضـــاء بالحصـــة الأكبر في تســـجيل الجرائم مما يشـــير إلى ارتكاب الجناة من قاطنيها أو الفروع الإدارية الصـــغيرة التي تتبعها الكثير من الجرائم حيث ضمت حوالي 1503 جريمة وبنسبة 42.8% من جملة جرائم المنطقة بالكامل وذلك بســـبب أن هذا الفرع يحظى بالعدد الأكبر من الســـكان والمســـاحة الأكبر من إقليم الدراســـة وأيضًـــا لما تتمتع به هذه المنطقة من ارتفاع في المســـتوى المعيشـــي والكثافة التجارية فهي تعد منطقة جاذبة للجناة ثم تأتي في المرتبة الثانية نيابة شـــحات بتســـجيل 643 جريمة متنوعة تمثل 18.3% من جملة جرائم المنطقة وذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من سمات لكونها منطقة سياحية وتجارية مهمة وأيضًا تعد في المركز الثاني من حيث السكان و المساحة و التبعية الإدارية بعد مدينة البيضاء والتي تعد حاضرة الإقليم ثم تأتي نيابتي سوسة وسلنطة بأعداد ونسب متقاربة في أعداد الجرائم المســـجلة بزمامها من أبنائها ولكن هذه النســـبة تعد مرتفعة في هذه المناطق مقارنة بعدد سكانها ويرجح الباحث ذلك لانخفاض المستوى المعيشي وانعدام الخدمات والبنية التحتية لقاطنيها وعدم التفات الدولة للتنمية في مثل هذه المناطق.

ثم يأتي فرع نيابة مسة بأقل عدد جرائم مسجلة رغم ارتفاع عدد سكانها فهي تعد ثالث مدينة بعد البيضاء وشحات في عدد السكان فقد سجلت 354 جريمة ونسبة 10.1% من أعداد الجرائم المســـجلة في المنطقة بالكامل وذلك يبين أن المنطقة والفروع الإدارية الصـــغيرة التي شـــعبها يشـــتغلون معظمهم بالزراعة والرعي كما تتصف المنطقة بانخفاض أسعار أراضيها لغرض السكن كما تمتاز المنطقة بتوفير خدمات البنية التحتية الأساسية والتي تساعد في خفض انتشار الجريمة.

جدول رقم (2) التوزيع الجغرافي للجرائم النوعية في منطقة الجبل الأخضر حسب نوع الجريمة.

نوع الجريمة	هجرة غير شرعية	نظام عام	فساد	مرور	مخدرات	المجموع
العدد	447	422	389	341	233	1832
النسبة	24.5	23	21.2	18.6	12.7	100

المصدر: بيانات النيابة العامة الجبل الأخضر.

شكل (3) التوزيع الجغرافي للجرائم النوعية في منطقة الجبل الأخضر حسب نوع الجريمة.

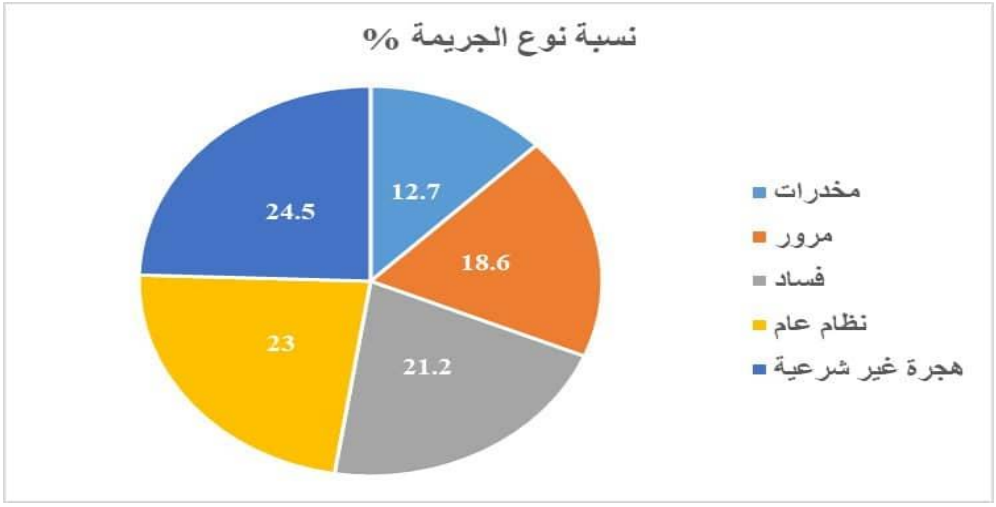

المصدر: من عمل الباحث بناءً على بيانات Google earth pro، وباستخدام برنامج ArcMap

يظهر من جدول (2) وشكل (3) تنوع العددي للجرائم النوعية في مدينة البيضاء المركز الإداري لمنطقة الدراسة بحسب نوع الجريمة التي تم ارتكابها، إذ جاءت جريمة الهجرة في المرتبة الأولى بواقع (447) جريمة ونسبة (24.5) من إجمالي الجرائم النوعية المركزية "والمقصود هنا بالمركزية الجرائم التي لا تتبع النيابات التخصصية" أي قرابة ربع الجرائم المسجلة من جميع الجنسيات العربية والإفريقية، وحلت جريمة نظام العام والاخلال به بالمرتبة الثانية بـ (422) جريمة ونسبة (23%) أما المرتبة الثالثة فكانت لجرائم الفساد بتسجيل (389) جريمة ونسبة (21.2) وذلك لغياب الدور الرقابي بسبب الانقسام السياسي السائد في الدولة.

أما جرائم المرور والمخالفات فقد كانت (341) جريمة ونسبة (18.6) وتعد نسبة ضعيفة مقارنة بالكم الهائل من السيارات والكثافة المرورية والتجارية للمنطقة ومن كم التجاوزات التي نلاحظها لأن في أغلب الأحيان يتم التغاضي على مثل هذه الجرائم بعد أن يتم القبض عليهم.

وعلى النقيض المتعارف عليه في العالم تأتي جرائم المخدرات بأقل عدد يمثل (233) جريمة ونسبة (12.7) سواء كانت تعاطي أو حيازة أو اتجار ولكن تعد هذه النسبة محدودة مقارنة بعدة دراسات أخرى كدراسة أجريت في مدينة العمارة والتي جاءت فيها جريمة المخدرات في المرتبة الأولى ويرجع ذلك إلى انتشار الوعي لدى المواطنين بخطر المخدرات من حيث تعاطيها وإدمانها والاتجار بها وعادة ما يكون

الدافع لعدم التفافة الأسـرة إلى أبناءها وإهمال متابعتهم ليكونوا عرضـة للإنجرار إلى مثل هذه الجرائم وخصـوصًـا التعاطي أو لأسـباب اجتماعية معينة في فترة معينة من حياتهم كالمشاكل العائلية والنفسية دفعتهم إلى التوجه للمخدرات.

الخاتمة :

انتهت الدراسـة إلى إثبات الأهداف التي من أجلها تمت الدراسـة ورصـد توزيع الجرائم بين فروع المنطقة وتحديد المناطق الأكثر انتشـارًا للجريمة، كما سـجلت فرع البيضـاء المرتبة الأولى في أعداد الجرائم المسـجلة بواقع 1503 جريمة ونسـبة 42.8% كما جاءت جريمة الهجرة في المرتبة الأولى بواقع 447 جريمة ونسـبة 24.5% من إجمالي الجرائم بالمنطقة.

التوصيات:

1- زيادة التوعية من خطر الجرائم على السـكان والبنية الاجتماعية على كافة المستويات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

2- تشديد التفتيش على الحدود التي تدخل منها الهجرة والمخدرات إلى الدولة.

3- العمل على تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي وزيادة المستوى التعليمي لسكان المنطقة.

4- تشديد تنفيذ الأحكام والقوانين الصادرة بحق المجرمين.

الهوامـــــــــش :

(1) فرج محمد يونس المقرحي، قوة العمل في إقليم الجبل الأخضـــر بـالجمـاهيريـة الليبيـة خلال الفترة (1964 – 2006) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية آداب، 2014، ص97.

(2) محمد أحمد السوداني، التحليل الجغرافي لجودة الحياة السكانية وعلاقتها بمناطق توليد الجناة بمدينة مرسى مطروح، بحث منشور مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، المجلد الحادي عشر، 2022، ص2.

(3) -Katzman، M. "The Supply of Criminals: A Geo Economic Examination." Crime spillover (1981): 119-134.

(4) Roncek، Dennis W. "Dangerous places: Crime and residential environment." Social Forces 6 (1981):74-96

(5) Greenberg، SW.، and William، M، R. "Neighborhood Design and Crime a Test of two Perspectives." Journal of the American Planning Association 50.1 (1984):48-61.

(6) -White، Garland F. "Neighborhood Permeability and Burglary Rates." Justice Quarterly 7.1 (1990): 57-67.

(7) zolnik، E.، The North American City Revisited: Urban Quality of life in Canada and the united states، urban Geography joural، Vol 25، No 3، (2004).

(8) مثنى ناظم داوود، التوزيع الجغرافي للجرائم المخدرات في مدينة العمارة من 2007 إلى 2020م، مجلة مداد الآداب، مجلد: 13 عدد، خاص بمؤتمر قسم الجغرافية 2023م، ص12.

(9) محمد أحمد السوداني، مرجع سابق ص57.